البنك المركزي العراقي يعدل سياسته النقدية

بغداد/ المدى

قرر البنك المركزي ان يكون الاحتياطي الالزامي على الودائع المصرفية كافة بنسبة ٢٥٪ سواء كانت الودائع حكومية او اهلية جاء ذلك في بيان صادر عن البنك المركزي:

لاحظ البنك المركزي العراقي، ان السوق المصرفية ما زالت لاتشجع على توفير الحد المقبول من الائتمان الممنوح الى النشاط الخاص ومواكبة التوجهات الاقتصادية الراهنة للدولة في تنشيط التنمية واعادة الاعمار ومكافحة مظاهر البطالة و الركود الاقتصادى ولاسيما في القطاع الحقيقي الاهلي، بل على العكس فقد استمال الكثير من المصارف على ادوات السياسة النقدية لاستثمار احتياطياتها الفائضة و بنسب بلغت لدى البعض منها ١٠٠٪ من فوائضها في ادوات البنك المركزى العراقي لتحقيق ألربح دون الاكتراث للنشاط الاقتصادى وما تقدمه الوساطة المالية من تمويل مطلوب يحتاجها السوق في الحدود اللازمة والمرغوبة. كما مارست المصارف الحكومية الدور نفسه باستخدام فوائضها المتاحة والناجمة عن ايداعات حكومية متراكمة لم يتم صرفها عبر الموازنات العامة السنوية، لتتولى استثمارها في حساب تسهيلات البنك المركزي وغيرها من الادوات المتوافرة قبل ان يتم رفع متطلبات الأحتياطي الألزامي الى نسبة ٧٥٪ من اجمالي الودائع الحكومية. موضحين انه على الرغم من ذلك فان ودائع الحكومة المركزية قد بلغت حتى نيسان ٢٠٠٨ حوالي ١٦ ترليون دينارمن اجمالي مجموع رصيد الودائع البالغ ٢٩ ترليون دينار.

وأكد البيان ان مثل هذا الاتجاه لدى المصارف وأستمرار رغبتها في تعظيم الارباح من خلال ميلان استثماراتها و الناجمة عن فوائضها النقدية نحو أدوات السياسة النقدية المتاحة لمواجهة السيولة والسيطرة على مناسيبها العالية ادى الى اضعاف عمليات الوساطة المالية، التي مازالت تؤشرها ضعف معدلات الفائدة على الادخار وتعاظمها على الائتمان المصرفي الممنوح، وان مثل هذا الامر قد اخذ يتعارض مع الهدف الثاني للسياسة النقدية وهو تحقيق الأستقرار في النظام المالي (اى رفع قدرة الوساطة المالية بين وحدات الفائض والعجز المالي، وخفض مستوى الانتشار بين الفائدة الدائنة والمدينة التي تزيد حاليا" على ٨ نقاط).

وأضاف البيان في ضوء ماتقدم وبهدف تحفيز المصارف بالتوجه نحو السوق لاسناد اتجاهات السياسة النقدية في توفير الائتمان والتمويل المصرفي الذى تقتضيه حالة استهداف الناتج المحلي الاجمالي والتصدي لاوجه البطالة والركود الاقتصادي

والاستمرار في التصدي للتضخم واستهدافه عبر الاشارات السعرية التي يعتمدها البنك المركزي في استهداف التضخم، وتحقيق أطار موحد من الاستقرار والنمو الاقتصادى المرغوبين.

قرر البنك المركزي العراقي ما يأتي:

١- يكون الاحتياطي الالزامي بنسبة ٢٥٪على الودائع المصرفية كافة سواء كانت الودائع حكومية ام اهلية موزعة بواقع ٥٪ يحتفظ بها نقدا" في خزائن المصارف و٢٠٪ تودع في حساباتها لدى البنك المركزي العراقي وتعامل وفق الاليات والتعليمات النافذة حاليا" بهذا الشأن.

٢- لا يجوز للفوائض المصرفية الناجمة عن الايداعات الحكومية حصرا" الاستثمار في ادوات السياسة النقدية كالاستثمار في حسابات الايداع للتسهيلات القائمة او حوالات البنك المركزي او استخدامها لاغراض تمويل الدين العام عبر المشاركة في مزاد حوالات الخزينة.كما يمنع اقراضها عبر عمليات الاقراض ما بين المصارف.على ان يسمح لها بالتوجه للاستثمار نحو أشكال الائتمان المصرفي كافة وعلى وفق التعليمات والضوابط النافذة والصادرة عن هذا البنك.

٣- يحق للمصارف كافة استثمار فوائضها المصرفية في ادوات البنك المركزي العراقي وحوالات الخزينة واي ادوات اخرى متاحة (باستثناء الفوائض المصرفية الناجمة عن الايداعات الحكومية والمشار اليها في الفقرة ٢ في اعلاه) وبنسبة لا تزيد على ٣٥٪ من اجمالي الفوائض المذكورة انفا" والناجمة عن ايداعات الجمهور حصريا". على ان تتولى المصارف التوجه في استثمار بقية فوائضها نحو تنشيط الائتمان المصرفي وتطوير الابتكارات المالية وتحديث الصناعة المصرفية للبلاد.

٤- يعمل بالتوجيهات في اعلاه ابتداء" من الثالث من اب ,٢٠٠٨

نافذة اقتصادية

صناعة الغاز في العراق

حسين النجم

لاتزال صناعة الغاز في العراق متخلفة مقارنة بمثيلاتها الخليجية او دول اوروبا الشرقية، ولم تلب الطموح او الحد المقبول لها والاسباب عديدة تحول دون ذلك، وبنا حاجة والعالم يبحث اليوم عن بدائل الطاقة والتي اثبتت تكلفتها العالية والابقاء على النفط والغاز كمورد اساسي للطاقة في العالم الى تطوير صناعة الغاز في العراق نتيجة حجوم الاحتياطي العراقي والذي يبلغ ١٠٩ مليارات قدم مكعب ويقدر الخبراء العراقيون ان ٧٠٪ منه هو غاز مصاحب لعملية استخراج النفط من المكامن النفطية وهذا ماجعل التقديرات والتقارير الصادرة من مجلس النواب تحدد خسارة العراق يومياً بمليار دينار جراء حرق الغاز المصاحب يومياً، وهذا رقم مذهل مازلنا حتى الان لانعي نتائجه المستقبلية.

ان العراق ما زال يعاني من ازمات حقيقية في مجال الغاز، وخصوصاً توظيفه في صناعة الطاقة الكهربائية للعراقيين،

لكن ما يجعلنا اليوم بحاجة حقيقية الى الدعوة لبناء صناعة متطورة للغاز في العراق هو اتجاه العالم نحو الغاز كبديل عن النفط في تدوير عجلة الصناعة والطاقة والحياة اليومية للمواطن وخصوصاً في اوروبا والتي تنوي استيراد اكثر من ٩٠٪ من انتاج حقل (عكاز) الذي اعلن التنافس عنه قريباً بين الشركات المتخصصة في صناعة الغاز حصراً، لكن ما نود ان نضع القارئ فيه.. اليس حرياً ان نشكل شركة الغاز العراقية على غرار ما يراد اقامته من شركة النفط الوطنية، اليس قطاع الغاز في روسيا بات احد القطاعات المهمة واحدى وشائج العلاقة الستراتيجية بين اوربا وروسيا كمثال، ناهيكم عن تجربة قطر والامارات في هذا المجال، ثم اننا نلاحظ ان العراق ما زال يعاني من ازمات حقيقية في مجال الغاز، وخصوصاً توظيفه في صناعة الطاقة الكهربائية للعراقيين، ومن هذا الباب ندعو القائمين على صناعة النفط العراقية الى تشكيل شركة غاز العراق من اجل ان يكون هنالك تخصص من الشركة للعمل بشكل مستقل عن شركة النفط الوطنية.

اذن الحكومة مطالبة اليوم باعادة النظر في صناعة الغاز في العراق واليات عمله وكيانه الاداري.

بلـغ (٢٠٠) مـلـيـون ديـنـار

السجاد اليدوي تتعاقد مع شركة ليجندز التركية

بغداد/المدى

واصلت الشركة العامة للسجاد اليدوي أحدى شركات وزارة الصناعة والمعادن أتصالها بعدة شركات عالمية ومنها شركة Woven Legends التركية المتخصصة بصناعة وتسويق السجاد اليدوي والتي يعمل لديها الأف المنتسبين بهدف زيادة العائد الاقتصادي للشركة.

صرح بذلك مصدر مسؤول في قطاع الصناعات النسيجية وقال أنه تم وحسب الاتفاق مع الشركة التركية تصنيع نماذج صغيرة من سجاد (البازاريك) العراقية الاصل والتي يعود تأريخ صنعها الى ٢٥٠٠ عام بعد الميلاد بأستخدام غزول صوفية خاصة للأطلاع على أمكانات الشركة وخبرة منتسبيها في تصنيع السجاد اليدوي وقد أبدت الشركة التركية أعجابها بالمنتج ورغبتها بأن يقوم كادر من منتسبي شركة السجاد اليدوي بتدريب منتسبي الشركة التركية كما تم الاتفاق على تصنيع هذه الانواع من السجاد لشرائها من قبل الشركة التركية وتصديرها للاسواق العالمية.

وأضاف المصدر أن الشركة أنجزت الوجبة الاولى من هذه النماذج بكميات وأحجام مختلفة بعقد بلغت قيمته (٢٠٠) مليون دينار ،كما تعاقدت على بيع (٥٠) سجاده تأريخية الى نفس الشركة بمبلغ يصل الى مليون دينار للسجادة الواحدة.

وفي سياق متصل أكد المصدر أنه سيتم أستقطاع مبلغ من المنحة الأمريكية المخصصة لشركة السجاد اليدوي والبالغة (٧٥٠) ألف دولار لشراء منظومة الكترونية للتصاميم من الشركة التركية التي ستعمل بدورها على تدريب نخبة من منتسبي الشركة العامة على أستخدام هذه المنظومة وعلى نفقة المنحة. الجديربالذكران الشركة تتخصص بانتاج (اقمشة قطنية منسوجة،ملابس خارجية واقمشة خارجية محاكة،اقمشة(برلون)،ملابس داخلية (فانيلات) واقمشة متنوعة) مع قدرتها على انتاج الاقمشة المنسوجة والمحاكة للقطاع العام والمختلط والخاص وان الشركة قد اسهمت في تشغيل أكبر عدد ممكن من الأيدي العاملة وسد حاجة البلد من هذا المنتج.

من جهة اخرى أعلن مصدر مسؤول في الشركة ان مباحثات ستجري خلال الايام القادمة مع احدى الشركات الأمريكية حول إمكانية تصدير سجاد يدوي عراقي بقيمة قد تتجاوز السبعمائة مليون دينار الى الولايات المتحدة الأمريكية . وأكد المصدر انه وبعد النجاح الذي حققته الشركة في العام الماضي بتصديرها سجاد يدوي بقيمة مائتان مليون دينار الى الولايات المتحدة الأمريكية ونضراً للإقبال الكبير الذي شهده هذا المنتج هناك فان أحدى الشركات الأمريكية فاتحت الشركة بتكرار تلك التجربة وبمبالغ اكبر تصل الى سبعمائة مليون دينار .

كما أوضح المصدر ان الشركة بصدد شراء منظومة الكترونية للتصاميم الخاصة بالسجاد من شركة (وفن لجند) التركية مع إرسال مجموعة من النساجون الى تركيا من اجل التدريب على تلك المنظومة بهدف تطوير تلك الصناعة في العراق مبيناً رغبة الجانب التركي باستيراد السجاد اليدوي المعروف بـ(البازاريك) والذي ينفرد العراق بصناعته حيث سيقوم الجانب التركي بتصديره الى دول الاتحاد الأوربي وقد جاء ذلك على اثر إرسال الشركة نموذج الى تركيا يعكس قدرة العراق على المنافسة في هذا المجال خصوصا وانه يحترف هذه المهنة منذ ثلاثة ألاف سنه والمنحوتات الأثرية للسجاد العراقي الموجودة في المتحف البريطاني تأكد هذه الحقيقة .

من جهة اخرى بين المصدر ان الشركة تعاني عدم وجود آلية تسويق حديثة تتاسب والتطور الحاصل في تلك الصناعة داعيا المؤسسات و الجهات الحكومية الى اقتناء منتجات الشركة التي تعد منتجات نفيسة تمثل قدرة الإنسان العراقي على الخلق والإبداع مع دعوة الشركة لجميع المعارض المهمة التي تنظم داخل وخارج العراق.

أور تبرم عقداً مع مجموعة المدار

تعاقدت شركة أور العامة أحدى شركات وزارة الصناعة والمعادن مع مجموعة المدار التجارية لتجهيز معمل القابلوات التابع للشركة بـ(٦٠٠)طن من المواد الاولية الداخلة في صناعة قضبان الالمنيوم وبقيمة بلغت مليوني دولار. مصدر مسؤول في الشركة أوضح أن الشركة تسلمت (١٠١) طن من المواد أعلاه من أصل (٦٠٠) طن وبقياس (٥،٩) ملم أما المواد المتبقية فسيتم تجهيزها خلال الشهرين المقبلين مضيفاً أن الشركة باشرت بتنفيذ العقود المبرمة مع وزارة الكهرباء التي توزعت بواقع عقدين الأول منها مع المديرية العامة لتوزيع كهرباء الجنوب لتجهيزها بأسلاك كهربائية معلقة (O.H.L)أما العقد الثاني فخصص للشركة العامة للصناعات الكهربائية لتجهيزها بأسلاك لف المحركات الكهربائية وبكمية (١) طن.

الجهاز المركزي للاحصاء:

صادراتنا العام الماضي بلغت اكثر من ٤١ مليار دولار

بغداد/المدى

كشف الجهاز المركزي للاحصاء عن اجمالي صادرات العراق لسنة ٢٠٠٧ من النفط الخام والمنتجات النفطية والمواد السلعية الاخرى حيث بلغت (٤١٢٦٨) مليون دولار اي مايعادل (٥٢٢٨٦٤٣٣) مليون دينار عراقي. واوضح بيان اصدرته مديرية النشر والعلاقات في الجهاز:" ان هذا يشكل زيادة سنوية مقدارها (٤٠،٦٪) عما سجل في عام ٢٠٠٦ الذي بلغ (٢٩٣٦١) مليون دولار بما يعادل (٤٣٠٧٢٤١١) مليون دينار عراقي. واضاف:"ان قيمة الصادرات العراقية من النفط الخام ارتفعت بنسبة (٣٨،٢٪) خلال سنة ٢٠٠٧ اذ بلغت (٣٩٥٣١) مليون دولار وبما يعادل (٥٠٠٨٥٣٢١) مليون دينار عراقي بعد ان كانت (٢٨٦١٠) مليون دولار، اي مايعادل (٤١٩٧٠٨١١) مليون دينار عام ,٢٠٠٦ واشار البيان الى:" ان قيمة الصادرات من المنتجات النفطية لزيت الوقود الاعتيادي قد ازدادت بنسبة (٧، ١٨١٪) عن النسبة المسجلة عام ٢٠٠٦، اذ بلغت القيمة الاجمالية لهذه الصادرات (١٥٦٥) مليون دولار وبما يعادل (١٩٨٢٧٢٨) مليون دينار في حين كانت (٥٥٦) مليون دولار، اي مايعادل (٨١٤٩٣٣) مليون دينار عراقي عام ,٢٠٠٦ واوضح:" ان قيمة الصادرات السلعية بلغت (١٧٢) مليون دولار اي مايعادل (٢١٨٣٨٤) مليون دينار عراقي وبزيادة سنوية مقدارها (٥، ٧٪) عن سنة ٢٠٠٦ حيث بلغت (١٦٠) مليون دولار وبما يعادل (٢٣٥١٦٠) مليون دينار عراقي.. مشيرا:"الى ان تحسن سعر صرف الدينار ادى الى انخفاض قيمة الصادرات بالدينار العراقي بنسبة (٧٪) عن سنة ٢٠٠٦ وافاد البيان:" ان مجموعة الدول العربية شكلت اعلى نسبة زيادة من اجمالي الصادرات السلعية العراقية عدا النفط الخام والمنتجات النفطية، اذ وصلت نسبة الزيادة الى (٩٦،١٪).. وقد احتلت سورية المركز الاول في قائمة هذه الدول وبنسبة (١، ٣١٪) تلتها الاردن وبنسبة (٩، ٢٧٪) ثم دولة الامارات العربية بنسبة (٢، ٢٠٪).. اما اعلى نسبة صادرات للدول الاجنبية فكانت سويسرا بنسبة (٦، ٣٪) من اجمالي الصادرات السلعية عدا النفط الخام والمنتجات النفطية.

اقتصاديات الخلك

تنظيم الأسواق العشوائية

في الوقت الذي تنفق فيه أمانة بغداد ملايين الدولارات من أجل اظهار بغداد بوجه مشرق، نجد من الضرورة التنبيه الى ما تسببه الأسواق العشوائية (أسواق الهرج) من تشوه لوجه بغداد الجميل وخاصة في مركز بغداد –الباب الشرقي –حيث يشكل سوق هرج امتداداً لحالة الفوضى التي سببتها مرحلة الكساد في النشاط التجاري، واذا كانت فكرة معالجة وجود مثل أسواق كهذه في الوقت الحالي تحتاج الى زمن طويل بسبب ارتباطها بالوضع الاقتصادي المرتبك.. يمكن تدخل أمانة بغداد لتجميل منظر هذا السوق عبر الحد من عمليات بناء (الجنابر) والمظلات العشوائية، واستبدالها بمظلات حديثة وملونة مع تنظيم حركة رواد السوق عبر تحديد الممرات ومنع استغلالها من قبل الباعة المتجولين، حتى لا يشكل هذا السوق شائبة في مركز بغداد التي بدأت ملامحها الجميلة في الظهور بعد أن اقتربت اللمسات الأخيرة على ساحة التحرير وحديقة الأمة من نهايتها.

المحرر

العراق يطلب من شركات نفط كبرى تقليل مدة عقود الخدمة

المدى/وكالات

قال مسؤولون تنفيذيون بشركات نفط إن العراق طلب من شركات نفط دولية تعديل مقترحاتها بشأن عقود خدمة تبلغ قميتها قرابة ثلاثة مليارات دولار وتهدف إلى زيادة انتاج البلاد من النفط بنحو الربع. وقال مصدر مسؤول إن التعديلات قد تؤخر توقيع العقود الستة التي تبلغ قيمة كل منها نحو ٥٠٠ مليون دولار حتى اب أو ايلول. وكانت وزارة النفط قد قالت في ٢٤ حزيران إنها تود توقيع الاتفاقات في غضون شهر. وعبر وزير النفط حسين الشهرستاني عن خيبة أمله إزاء التأخيرات في وضع اللمسات النهائية على العقود. لكن مسؤولين تنفيذيين من اثنتين من شركات النفط قالوا إن بغداد طلبت من الشركات الكبرى تعديل مقترحاتها بشأن العقود التي ستبلغ مدتها من عام واحد إلى ١٨ شهرا وليس عامين كما كان مقررا في السابق.

جامعة البصرة تعلن عن مشاريع بكلفة أربعة مليارات و٧٥٠ مليون دينار

البصرة / المدى

اعلنت جامعة البصرة عن مشاريع الإعمار المحالة للتنفيذ في مواقعها الدراسية،وقال المهندس عبد الحسين كحيط مدير الشؤون الهندسية: إن المشاريع التي تم احالتها للتنفيذ المخصصة من رئاسة الوزراء إلى لجنة دعم اعمار وخدمات البصرة والتي بلغت كلفتها اربع مليارات و٧٥٠مليون دينار مشيرا ان الاعمال المحالة في مواقع جامعة البصرة الدراسية شملت بناء سياج موقع الجامعة وبوابة الجامعة في باب الزبير وتطوير الجزرات الوسطية لشوراع الجامعة في كرمة علي كما شمل الاعمار تطوير ملاعب الجامعة في باب الزبير وكرمة علي واضاف مدير الشعبة الهندسية في جامعة البصرة ان اعمال الاعمار المحالة في الجامعة شملت ايضا انشاء شبكة انترنيت في الجامعة وعمل ١٠٠مظلة في الجامعة في موقعيها الدراسيين اما المشاريع التي قيد الاعلان كما قال عنها مدير الشعبة الهندسية فتشمل تأثيث مباني كلية الهندسة وتجهيز ونصب كراسي اسنان لمختبر طب الاسنان في مركز الشهيد حيدر البعاج وتأثيث مجمع قاعات المحاضرات في كلية الادارة والاقتصاد ومشروع توسيع الطاقة الانتاجية لمشروع الماء R.O في موقع كرمة علي.

اسعار صرف العملات الاجنبية مقابل الدينار

العملة	رمز العملة	سعر البيع بالدينار العراقيIQD	سعر الشراء بالدينار العراقيIQD
الدولار الأمريكي	USD	1197.000	1195.000
اليورو الأوربي	EUR	1862.771	1861.840
الباون الإسترليني	GBP	2351.626	2350.450
الدولار الكندي	CAD	1176.991	1176.403
الفرنك السويسري	CHF	1158.985	1158.406
الكرون السويدي	SEK	198.943	198.843
الكرون النرويجي	NOK	233.056	232.940
الكرون الدانماركي	DKK	249.770	249.646
الين الياباني	JPY	11.211	11.205